مداخلة بعنوان:

استراتيجية التحول نحو نظام البلدية الإلكترونية في الجزائر بين محدودية الإمكانيات وعقبة التحديات

الدكتور بوحبيلة رابح

أستاذ محاضر – أ– جامعة جيجل

الخطة

مقدمة

ملخص

المبحث الأول: الإطارالمفاهيمي للبلدية الالكترونية

المطلب الأول: مفهوم البلدية الالكترونية

الفرع الأول: تعريف البلدية الالكترونية

الفرع الثاني: مبررات التحول إلى البلدية الالكترونية

الفرع الثالث: أهداف البلدية الالكترونية

المطلب الثاني: مجالات رقمنة البلدية تحقيقا للإدارة الالكترونية

الفرع الأول: رقمنةالسجل الوطني للحالة المدنية

الفرع الثاني: بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين

الفرع الثالث: رخصة السياقة البيومترية

المبحث الثاني: تحديات تطبيق مشروع البلدية الالكترونية والعوائق المحتملة

المطلب الأول: متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية

الفرع الأول: المتطلبات الادارية

الفرع الثاني: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الثالث: المتطلبات الأمنية

المطلب الثاني: عوائق تطبيق البلدية الالكترونية

الفرع الأول: العوائق الإدارية والقانونية

الفرع الثاني: العوائق المالية والتقنية

الفرع الثالث: العوائق الأمنية

الخاتمة

قائمة المراجع

الملخص:

تشكل الإدارة الالكترونية اليوم في ظل قطاعات الخدمات العامة والخاصة، ثورة خدماتية حقيقية على الصعيد التطبيقي حيث يمثل مسارا ضروريا لا يستهان به اليوم وعلى مدى العصور القادمة خاصة ونحن نعيش عصر التكنولوجيا الرقمية التي أحدثت تطورات جد هائلة في العديد من القطاعات الحيوية باعتبارها همزة وصل بين الحكومة والمواطن.

لذا أصبحت هذه الخدمات من أولويات الحكومة الجزائرية لرسم مشاريع وبرامج حكومية وعلى رأسها " البلدية الالكترونية". إذن فاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيساهم لا محالة في تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل وتسريع عملية صنع القرار.

كما أنها تمكن الإدارات من التخطيط بكفاءة وفعالية وتقديم جودة الخدمات الالكترونية وفق معايير فنية وتقنية تواكب العصر.

ومنه نقول: أن الإدارة الالكترونية قد وجدت بيئتها الخصبة في مرفق البلدية كونها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ما جعل المشرع الجزائري يخصها بمنظومة تشريعية.

Abstract:

Electronic management today, in light of the public and private service sectors, constitutes a real service revolution at the applied level, as it represents a necessary path not to be underestimated today and over the coming ages, especially as we live in the era of digital technology that has brought about very

tremendous developments in many vital sectors as a link between the government And the citizen.

Therefore, these services have become a priority for the Algerian government to draw up government projects and programs, especially the "electronic municipality". Therefore, the use of information and communication technology will inevitably contribute to simplifying administrative procedures and facilitating and accelerating the decision-making process.

It also enables departments to plan efficiently and effectively and to provide quality electronic services according to technical and technical standards that keep pace with the times.

And from it we say: that the electronic administration has found its fertile environment in the municipality's facility as it is the basic regional group of the state, which made the Algerian legislator its own by a legislative system.

الكلمات المفتاحية:

استراتيجية التحول –البلدية الالكترونية – الرقمنة الوثائق الالكترونية.

مقدمة:

إن الفضاء الشاسع الذي يشغله مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد خصص من أجل إبراز الدور الفعال للإدارة الالكترونية من طرف الدول والحكومات، كحل وحيد لإجراء عملية الإصلاح الإداري وإعادة هيكلته رقميا والكترونيا تماشيا مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية للخروج من البلديات النمطية التقليدية.

لذا قدمت الجزائر تحفيزات هامة لهذا المجال قصد تطوير قطاع الجماعات المحلية وإعطائه دفعا قويا لتطوير وعصرنة الهيئات والمؤسسات الإدارية العمومية، ناهيك عن المساعي الحثيثة التي تبدلها الدولة للخروج من التسيير التقليدي الفاسد والانضمام إلى المخططات الجديدة الهادفة إلى رقمنة البلدية التي من خلالها قد تعطي قفزة نوعية للارتقاء بالخدمة العمومية الالكترونية من جهة، ومن جهة أخرى تحسين الأداء وتقريب الإدارة من المواطن وتجويد الخدمات الالكترونية المقدمة له. لذلك تم اللجوء إلى ما يسمى " المرفق العام الالكتروني" وأصبح التوجه نحو الخدمة العمومية الالكترونية ضرورة ملحة لابد منها، لأنها تمثل الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة عالية ودقة متناهية، كما أنها تبسط الإجراءات الإدارية وتعمل على تسهيل وتسريع عملية صنع القرار وفق معايير فنية وتقنية دقيقة عالمية تواكب العصر.

وعلى إثر هذا التجسيد الميداني وترسيخه على مستوى البلديات الالكترونية من خلال إعطاء ترسانة قانونية متسارعة لفائدة المصلحة العمومية التي تقدمها البلدية، نستطيع القول بأن الجزائر قد قطعت أشواطا كبيرة في رقمنة الإدارة الالكترونية للبلديات كغيرها من البلدان التي يشهد لها العالم ككل على الرغم من الظروف الصعبة الإقليمية والدولية التي تعيشها البلاد.

وعلى هذا الأساس فإننا سننطلق في دراستنا هذه من إشكالية رئيسية متبوعة بأسئلة فرعية تتمثل في الآتي:

1- هل توصلت الأطر التنظيمية والاجرائية المطبقة في تفعيل نظام الإدارة الالكترونية إلى تجسيد نظام حقيقي لبلدية الكترونية متحررة من مظاهر البلدية التقليدية؟

2- ماهي البدائل المتاحة لتكريس بلديات الكترونية تستجيب للتطورات والمعايير العالمية لعصرنة قطاع الجماعات المحلية؟

3- ماهي معوقات التحول إلى البلدية الالكترونية؟

4- إلى أي حد استطاعت رقمنة البلديات أن تلعب دورها في تحسين أداء الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر؟

للإجابة عن هذه الإشكالية المتنوعة اعتمدنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القانوني من خلال تحليل النصوص القانونية، وقسمنا موضوع بحثنا هذا إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبلدية الالكترونية.

المبحث الثاني: تحديات تطبيق مشروع البلدية الالكترونية والعوائق المحتملة.

المبحث الأول: الإطارالمفاهيمي للبلدية الالكترونية

لقد أعلنت الدولة الجزائرية عن مشروع الجزائر الالكترونية سنة 2013 باعتباره أرضية تحول رقمي للاستغناء عن النمط التقليدي في تسيير مختلف القطاعات، خاصة الإدارة المحلية لحجم الخدمات التي تقدمها، مما

يتطلب استخدام تكنولوجيا المعلوماتية لعصرنة نشاط البلدية في إطار إصلاح هياكل الجماعات المحلية ضمن مشروع البلدية الالكترونية.

وسنتناول من خلال هذا المبحث تحديد مفهوم البلدية الالكترونية (مطلب أول) ومجالات رقمنة البلدية تحقيقا للإدارة الالكترونية (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مفهوم البلدية الالكترونية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف البلدية الالكترونية (فرع أول)، ومبررات التحول إلى البلدية الالكترونية (فرع ثاني)، مع استعراض أهدافها (فرع ثالث).

الفرع الأول: تعريف البلدية الالكترونية

لقد اختلفت التعاريف الفقهية لتعريف البلدية الالكترونية في ظل عدم وجود تعريف تشريعي يبين أسسها وعناصرها، لذلك ذهب البعض إلى القول بأن البلدية الالكترونية هي: "نمط متطور وجديد من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، وتحت هذا النمط يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الالكترونية بسرعة وفعالية عالية".[1]

كما يرى البعض بأنها: " تحقق من خلال إدراك حقيقة أن العالم اليوم ومستجداته أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدم ومتغير عدة شروط أساسية والتي تمثل ركائز البلدية الالكترونية، وهي: المسائلة، الشفافية والحكم الراشد"[2].

فالإدارة المحلية الالكترونية كما يعبر عليها لا يختلف تعريفها كثيرا عن تعريف الحكومة الالكترونية بل تكاد تتطابق معه، باعتبار أن الهدف من الإدارة المحلية هو تقديم خدمات للجمهور وإن كان في شكل أعمال الكترونية.[3]

---

[1] سمية بهلول، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2018، ص 259.

[2] عبد القادر موفق، البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، المجلد 15، العدد 01، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 176.

[3] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 153.

وما يمكننا قوله أن حجم الخدمات التي توفرها البلدية للمواطنين وعلاقتها مع باقي الهيئات العمومية باعتبارها الجماعة الإقليمية للدولة يجعل من الضرورة تجسيد برنامج الحكومة على المستوى المحلي من خلال الانتقال إلى العالم الرقمي في مختلف نشطات الإدارة ورفع مستوى الأداء، وهو ما من شأنه تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف العبء عليه.[1]

الفرع الثاني: مبررات التحول إلى البلدية الالكترونية

لقد ساهمت تطورات التكنولوجيا والاتصالات إلى ضرورة التوجه نحو الإدارة الالكترونية وهناك العديد من المبررات التي دفعت إلى التحول من البلدية التقليدية إلى البلدية الالكترونية ولعل أبرزها مايلي:

1- يتمثل أبرز مبرر لهذا التحول هي العيوب التي تتسم بها البلدية التقليدية، كصعوبة الحصول على المعلومات عند الحاجة إليها، البطء في إنهاء الأعمال وضعف الرقابة على سير العمل، ضياع الجهد والوقت في الأعمال الورقية اليومية، بالإضافة إلى تفاقم آثار البيروقراطية السلبية على سير العمل اليومي، وتكرار الأعمال المتشابهة بين الإدارات نتيجة ضعف الاتصال والربط بينهم، وهذا ما جعل من حتمية استغلال التطورات في نظام المعلوماتية للتحول من نمط البلدية التقليدية وعصرنتها.[2]

2- رغبة الحكومات في تقليل التكاليف وترشيد النفقات العمومية دفعت بها إلى التغيير نحو البلديات الالكترونية إلى جانب رغبتها في التخلص من تحكم القطاع الخاص واحتكاره لتنفيذ أغلب مشاريع الحكومة، بالإضافة إلى رفع معدلات الكفاءة في جميع الهيئات الحكومية.[3]

3- كما أن اعتماد نظام البلدية الالكترونية يترتب عليه تقديم الخدمات الى الجمهور بشكل يليق بجودة الإدارة الالكترونية، بالإضافة إلى تفادي الأخطاء اليدوية، وتقليص الوقت في انجاز المعاملة والتخلص من طول انتظار الدور.

ما يمكننا قوله الآن أن الدولة لم يعد أمامها سوى أن تواكب تطورات العصر والاتجاه نحو المجتمع الالكتروني الرقمي خاصة في ممارسة المهام الإدارية والتنظيمية.[4]

---

[1] تبينة حكيم، تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر –قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية–، المجلد الخامس، العدد الثالث، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص 537.

[2] محمود القدوة، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 85.

[3] حمزة الحمادة، الحكومة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 33.

[4] تبينة حكيم، مرجع سابق، ص 538.

الفرع الثالث: أهداف البلدية الالكترونية

يأتي على رأس قائمة اهداف البلدية الالكترونية الانتقال بطريقة تقديم الخدمات الإدارية من الطرق التقليدية إلى الطريقة الالكترونية، وذلك من خلال منصات خدماتية على الانترنت ووسائل الاتصال بهدف تخفيض تكلفة الخدمات الإدارية من جهة وخدمة المواطن ومختلف الجهات المعنية بطريقة ميسرة من جهة أخرى أي أنها تسعى بالدرجة الأولى إلى توفير خدمات ذات كفاءة وفعالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعلى اعتبار أن البلدية عادة ما تكون أقرب للمواطن والأدرى باحتياجاته الخدماتية، فهذا الانتقال يسعى إلى خلق بيئة تواصل ومشاركة للأفكار والطموحات مع المواطنين من خلال بناء شبكات الكترونية ومنتديات ومواقع توظيف محلية وتدريب المواطنين المحليين والموظفين على المهارات الحديثة واستخدامات الانترنت.[1]

المطلب الثاني: مجالات رقمنة البلدية تحقيقا للإدارة الالكترونية

ومن خلال هذا المطلب سنتناول رقمنة السجل الوطني للحالة المدنية (فرع أول)، بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين (فرع ثاني)، رخصة السياقة البيوميترية (فرع ثالث).

الفرع الأول: رقمنة السجل الوطني للحالة المدنية

في إطار تجسيد عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلقة بعصرنة الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية، فقد نصت المادة 25 مكرر من الأمر 14-08،[2] من إنشاء سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية والمؤسسات العمومية الأخرى لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل، وهذا نظرا لما يعانيه المواطنين من المشاكل وأعباء التنقل إلى مكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية (الولادات، الزواج، الوفيات) على أساس سجلاتهم. وتحسين نوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم من خلال انشاء قاعدة معطيات وطنية تتكون من مختلف

[1] يعيش تمام شوقي، بهلول سمية، استراتيجية التحول نحو نظام البلدية الالكترونية في الجزائر بين محدودية الإمكانيات وعقبة التحديات، المجلد 16، العدد01، مجلة المفكر، ص ص 67، 68.

[2] قانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 09 أوت 2014، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية عدد 49، المؤرخة في 20 أوت 2014، ص 03.

أحداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.[1]

ولتحقيق أهداف انشاء هذا السجل قامت وزارة الداخلية بوضع سجل آلي للحالة المدنية يتكون من تجميع قاعدة معطيات 1541 بلدية على مستوى التراب الوطني، والتي تتضمن صورة رقمية وذلك ابتداءا من تاريخ 15 فيفري 2014 وقد تم وضع نظام يقوم بتصحيح الأخطاء بصفة آلية، ففي هذا الاطار قد تم تصحيح العديد من الأخطاء التي تعود إلى بداية سنة 1800 والعملية متواصلة وتقع على مسؤولية المكلف بالحالة المدنية.[2]

الفرع الثاني: بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين

1- **بطاقة التعريف البيوميترية:** وهي وثيقة تثبت هوية صاحبها، تسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن، ولا يمكن أن يحوز أي شخص أكثر من بطاقة واحدة، وتطبيقا للمادة 09 من المرسوم 17-143،[3] يتم إيداع طلب الحصول على البطاقة على مستوى إحدى بلديات ولاية الإقامة بالنسبة للمقيمين في التراب الوطني أو لدى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالنسبة للمواطنين المسجلين في الخارج، ويتم تسليمها لصاحبها فور إعدادها.[4]وبغرض تسهيل حصول المواطن على بطاقة التعريف البيوميترية، وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرفهم ضمن موقعها الالكتروني بوابة خاصة يمكنهم طلبها مباشرة دون التنقل إلى مصلحة الوثائق البيومترية، وتكمن أهمية اعتماد النموذج البيومتري لهذه البطاقة إلى جعلها مؤمنة أكثر وقابلة للاستغلال آليامن قبل مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات العمومية والخاصة وكذا المواطنين الحائزين عليها.[5]

2- **جواز السفر البيومتري:** وهو عبارة عن وثيقة هوية بيوميترية تحتوي على معلومات مخزنة الكترونيا، وتستخدم فيه تقنية البطاقات الذكية حيث تشمل شريحة الكترونية تخزن فيها المعلومات الشخصية ومعلومات بيومترية كبصمات العين أو الأصابع أو الوجه. وقد تم تداولها بتاريخ 2012/01/05 مع بقاء العمل بجوازات السفر التقليدية وقد تم تحديد المواصفات التقنية لها بموجب القرار المؤرخ في 26 ديسمبر

---

[1] رانيا هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018، ص 214.

[2] كحل الراس سماح، شوايدية منية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، المجلد 04، العدد 01، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 2021، ص 245.

[3] مرسوم رئاسي رقم 17-143 المتعلق بتحديد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، المؤرخ في 21 أفريل 2017، الجريد الرسمية عدد 25 المؤرخة في 19 أفريل 2017، ص10.

[4] المادة 10 من المرسوم الرئاسي 17-143.

[5] تبينة حكيم، مرجع سابق، ص ص 541، 542.

2011.[1]وفي هذا الاطار يمكن للمواطن سحب نموذج استمارة الطلب من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر السلطة الإدارية المختصة على ان يتم سحب الجواز بعد استلام الشخص المعني رسالة نصية قصيرة تتضمن دعوته لاتمام عملية السحب وهذه هي الغاية من التحول نحو البلدية الالكترونية عن طريق تسهيل الإجراءات وتمكين المواطن من تلبية طلباته بأقل جهد.[2]

الفرع الثالث: رخصة السياقة البيومترية

وقد عرفها المشرع الجزائري من خلال المادة 02 من القانون رقم 17-05[3] بأنها ترخيص إداري يؤهل حائزه لقيادة مركبة ذات محرك في المسالك المفتوحة لحركة المرور. وتعد رخصة السياقة على دعامة تسمح بتسجيل المعلومات التي يحتويها الملف بشكل الكتروني، ويمكن تغيير الدعامة مع مراعاة التطورات التكنولوجية." وعلى الرغم من الأهمية الكبرى التي أولتها وزارة الداخلية لمشروع رخصة السياقة الالكترونية البيومترية والسعي الحثيث لإدخالها حيز التطبيق بصورة من شانها اختزال العديد من الإجراءات البيوقراطيةالتي تواجه المواطن في سبيل استصداره وتجديده لهذه الوثيقة إلا أن هذا المشروع لاقى الكثير من العراقيل التي حالت دون السير الجيد للبرنامج وهو الأمر الذي صرح به مدير المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات "أحمد نايت الحسين" وقال بأن توزيع رخصة السياقة البيومترية ستتم قبل نهاية 2017 فيما سيدخل العمل بنظام رخصة السياقة بالتنقيط حيز التنفيذ خلال السداسي الأول من سنة 2018 وهو الأمر الذي لم يتم تحقيقه إلى غاية اليوم.[4]

المبحث الثاني: تحديات تطبيق مشروع البلدية الالكترونية والعوائق المحتملة

تستخدم الإدارات الحديثة في مجال عملها التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين وتطوير العمل الإداري والرفع من الكفاءة الإدارية، بغية الوصول إلى الوظائف التقنية والعصرية التي تتماشى والمنهج الحديث في مجال العمل الإداري، وهذا ما يصادفه العديد المتطلبات والعوائق وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية

يقتضي التحول نحو تطبيق البلدية الالكترونية متطلبات عديدة نذكر أهمها:

---

[1]قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية، المتعلق بتحديد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني، المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، الجريدة الرسمية العدد 01، 2012.

[2]تبينة حكيم، مرجع سابق، ص 543.

[3]القانون 17-05، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المؤرخ في 16 فيفري 2017، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في 22 فيفري 2017.

[4]يعيش تمام شوقي، بهلول سمية، مرجع سابق، ص 77.

الفرع الأول: المتطلبات الإدارية

تنحصر المتطلبات الإدارية الواجب مراعاتها عند تطبيق البلدية الالكترونية في العناصر التالية:

- وضع استراتيجيات وخطط التأسيس التي يمكن ان تشمل البلدية لتنفيذ مشاريع الحكومة الالكترونية من خلال توفير الدعم والتأييد من قبل الإدارة العليا في الهرم الإداري.
- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية ومختلف الوظائف الحكومية.[1]
- لابد من العمل على تطوير مختلف الشبكات الاتصالية من خلال توفير بنية تحتية صلبة تستوعب الكم الهائل للتحول إلى بلدية الكترونية.
- ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني، ما يمكنها من أن تصبح مودا بشريا مؤهلا للاستخدام تقنيات المعلومات.[2]
- وضع التشريعات القانونية لتطبيق البلدية الالكترونية، قبل عملية التطبيق عن طريق تحديد الاطار القانوني الذي يقر بالتحول الالكتروني، وأثناء التطبيق أي تكملة النقائص والفراغ القانوني اللازم، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، وبعد التطبيق من خلال وضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الالكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الالكترونية.[3]

الفرع الثاني: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

وتشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول إلى البلدية الالكترونية، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية، مع الاستعانة بوسائل الاعلام وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق البلدية الالكترونية وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الانفاق على المشاريع دون اهمال استثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي.[4]

---

[1] سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005، ص 238.

[2] عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص إدارة وعمل، جامعة محمد خيضرنبسكرو، 2016، ص 73

[3] قاشي علال، استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الخدمة العمومية، المجلد الثالث، العدد الثاني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2019، ص 34.

[4] عبان عبد القادر، مرجع سابق، ص 74.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر النواة الأولى لهذه التكنولوجيا فهو من اكتشفها ومن ثم طورها وسخرها لتحقق أهدافه التي يصبوا إليها، فالبنية التحتية البشرية للأعمال الالكترونية تتمثل في الملكات العلمية وهي تلك المهارات المؤهلة المرتبطة بالتأسيس والتوصيل، التشبيك، التصليح، تقديم الخدمات، استشارات، نماذج أعمال جديدة... الخ. [1]

الفرع الثالث: المتطلبات الأمنية

لعل التحديات التي تواجه عصر المعلوماتية تنصب في أغلبها على سرية المعلومات سواء كان ذلك يتعلق بحفظ المعلومات وتخزينها الكترونيا أو المحافظة على سريتها بين المؤسسات والتأكد من وجود المعلومة المطلوبة وإتاحتها للجميع بشكل متساوي، ونذكر بعض الإجراءات التي تتطلبها البلدية الالكترونية لتحقيق أمن المعلومات: [2]

- وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الأمنية التي تحد من السطو الالكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الالكترونية.
- وضع سياسة حماية لأمن نظم المعلومات المحاسبية حسب طبيعة عمل البلدية الالكترونية.
- تطوير أدوات تشفير في البرمجيات للمحافظة على الخصوصية.
- تحديد آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.
- تأمين استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات خاصة في حالة الأزمات ومواجهة المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات.[3]

المطلب الثاني: عوائق تطبيق البلدية الالكترونية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أبرز العوائق التي يمكن أن تواجه عملية التحول إلى البلدية الالكترونية كالتالي:

الفرع الأول: العوائق الإدارية والقانونية

- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو البلدية الالكترونية.

---

[1] نفس المرجع، ص 75.

[2] اللوزي موسى، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000، ص 145.

[3] اللوزي موسى، مرجع سابق، ص 145.

- مقاومة التغيير من قبل الموظفين العاملين ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم ومستقبلهم الوظيفي.
- غياب دورات التكوين للموظفين في ظل التحول إلى البلدية الالكترونية.
- الأمية الالكترونية لدى الكثير من المواطنين، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.[1]
- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية.
- غياب الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.
- عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق اطر قانونية تحدد شروط التعامل الالكتروني.[2]

الفرع الثاني: العوائق المالية والتقنية

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للبلدية الالكترونية، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول.
- قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية والاستعانة بالخبرات المعلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.
- صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الأنترنت، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الأفراد.
- قلة الموارد المالية المخصصة لمشاريع البلدية الالكترونية، ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية.
- المعوقات الفنية التي تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة.[3]

الفرع الثالث: المعوقات الأمنية

- التخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الالكترونية، خوفا لما يمكن أن تؤدي إليه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية وهو ما يؤدي إلى فقدان الإحساس بالأمان اتجاه الكثير من المعاملات.[4]

---

[1] نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية ومقولة نهاية الإدارة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد 09، العدد 04، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص 137.

[2] أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الاعمال، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 290.

[3] عبان عبد القادر، مرجع سابق،ص 80

[4] قاشي علال، مرجع سابق، ص 40.

- أكبر المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق البلدية الالكترونية خاصة والإدارة الالكترونية عامة هو التجسس الالكتروني، فبعد ثورة المعلومات والتقنيات التي اجتاحت العالم قلصت الدول خاصة المتطورة منها اعتمادها على العنصر البشري في العديد من المجالات بالرغم من اولويته لصالح التقنية، والتجسس هو أخطرها، فمن الطبيعي أنه باعتماد الدولة على البلدية الالكترونية فإنها ستحول أرشيفها إلى أرشيف الكتروني، وهو ما يعرضه إلى التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وحتى إتلافها، فمصدر الخطورة هنا يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للبلدية الالكترونية والذي يعتبر أولوية في تطبيق استراتيجية البلدية الالكترونية، فإهمالها يؤدي إلى كارثة وطنية.[1]

الخاتمة:

تعد البلدية الالكترونية أهم جهاز على المستوى المحلي الذي يلعب دورا فعالا في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر. إذ أن عصرنة الجماعات المحلية في سبيل تحسين أداء الخدمة العمومية ساهم بشكل ملحوظ في تطوير الخدمة المقدمة للمواطن لذا يمكن القول أن قدرة الإدارة على التكيف والاستجابة للتغيرات التقنية ستكون شغلها الشاغل لمواجهة تحديات المستقبل، وبما أن العملية ليست بالأمر السهل، لذلك يتعين على الحكومة الجزائرية أن تؤدي دورا قياديا في هذا المجال، وأن تقوم بالتخطيط لهذه التقنية ووضع السياسات الهادفة إلى نشرها واستخدامها من خلال تحفيز وتسهيل دخولها وإتاحة الوصول إليها والتعامل معها بشكل واسع ناهيك عن تحديث الطرق والإجراءات الإدارية خاصة ونحن نعلم أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليست مجموعة من الآلات والأسلاك فقط يمكن الحصول عليها في أي وقت وبأي ثمن، بل الأمر يتعلق بكيفية استعمالها وترشيدها وصيانتها، وهذا ما تطلب التغيير في السلوكيات والعقليات لأن ذلك هو أساس نجاح التنمية الإدارية، وعلى هذا حاول المشرع الجزائري إبراز الاطار القانوني المنظم للخدمة العمومية والإدارة الالكترونية في البلدية ووضع العديد من القوانين المنظمة لهما، ومن هذا المنظور وجب على الدولة الجزائرية أن ترافق خطط استخدام تقنية المعلومات والاتصال خطط مماثلة لتنمية الثقافة التقنية ودعم البحوث العلمية في هذا المجال، ويتجلى ذلك من خلال استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي ساهم في إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة

[1] بشار يزيد الوليد، نظام المعلومات الإدارية، دار الراية، عمان، 2009، ص 87.

المدنية للإدارات المرتبطة بهذا السجل، كما تم تحويل الوثائق الإدارية إلى وثائق الكترونية، فالجزائر إذن وإن كانت حديثة العهد بهذه الآلية إلا أننا نجد هناك استصدار للعديد من القوانين التي لها دلالتها بمواكبة التكنولوجيا وتقريب الإدارة من المواطن والدليل على ذلك استحداث الولايات المنتدبة لتقديم الخدمة العمومية بوجهها الحقيقي وإصدار المرسوم الرئاسي 18-337 المؤرخ في 2018/12/25 المتضمن احداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى، كالجزائر، البليدة، قسنطينة، عنابة، وهران.

والحقيقة أنه بالرغم من أن عملية الرقمنة قد قطعت أشواطا لا بأس بها في تقليص الأوراق في التعاملات الإدارية والسرعة والنجاعة في التنفيذ والراحة النفسية للتعامل مع البلدية وتوفير الجهد والوقت المناسب من خلال التعامل معها الكترونيا، إلا أن البلدية الالكترونية في الجزائر لا تزال تواجه عدة عقبات، ويبقى التحدي وخصوصا في المجال الذي تقدمه البلدية، هي إزاحة العوائق ودراسة الحلول لذلك.

وهكذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج يجب أخذها بعين الاعتبار حتى تبنى إدارة الكترونية سليمة وفعالة في الجزائر من أهمها ما يلي:

1- النتائج:

- عدم نشر ثقافة استخدام التنظيمات والتطبيقات الالكترونية المتعلقة بنظام الإدارة الالكترونية المحلية من جهة، ومن جهة أخرى ضعف ثقافة المواطن الالكترونية من جهة أخرى.
- يواجه العديد من الموظفين المحليين إشكالات التحكم في نظام الإدارة الالكترونية بسبب قلة أنظمة وبرامج التكوين في هذا المجال.
- اصطدام برامج تطبيق الإدارة الالكترونية مع أزمة اقتصادية وطنية، وهو ما يستلزم وضع خطط استثنائية منهجية لتدارك هذا التأخير لوضع البرامج الوطنية محل التحول الالكتروني حيز التنفيذ.
- وجود فارق في التجهيز بين البلديات واختلاف في برامج التحول الالكتروني من منطقة إلى أخرى.
- العجز عن الحد من مشكلة الأمية الالكترونية بين الموظفين والمواطنين على حد سواء.
- يشهد مشروع البلدية الالكترونية تطبيقا متأخرا ونقصا واضحين، علما أن الدراسات النظرية أثبتت أن النموذج النهائي للبلدية الالكترونية لابد أن يقوم على الانتقال الفعلي والكلي من نظام الشباك الورقي إلى نظام الشباك الالكتروني عبر كامل التراب الوطني.
- رغم الخدمات الإدارية المقدمة من البلديات في الجزائر، إلا أنها لازالت جد متواضعة مقارنة مع الخدمات التي يطلبها المواطن والتي تستجوبها البلدية الالكترونية. وهو ما يستدعي تكثيف الجهود لتحويل الخدمات الإدارية من تقليدية ورقية إلى الكترونية.

2- الاقتراحات:

- حتمية الاطلاع على تجارب الدول الرائدة في مجال تطبيق نظام البلديات الالكترونية والعمل على الاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها.
- تشجيع وتدعيم البرامج الحكومية بنصوص تشريعية تتوافق مع جزئيات التحول الالكتروني، لاسيما المتعلقة بالمعاملات والخدمات الالكترونية وما تتطلبه من حماية.
- استمرارية العمل على تحسين قدرات الموظفين في مجال التعامل الالكتروني من جراء تنظيم برامج تكوينية ووضع تربصات في مجال الإدارة الالكترونية وخطوات التحول الرقمي الالكتروني.
- ضرورة تبني استراتيجية بالشراكة ما بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبلديات لمواكبة التطورات الحديثة عالميا في مجال تكنولوجيا المعلومات الرقمية.
- تدريب وتأهيل موظفي الجماعات المحلية من خلال تكوينات وتربصات في الإدارة الرقمية، بغية رفع الكفاءة المهنية وتوافقها مع متطلبات العصر.
- لابد من وضع سياسات وتشريعات ملائمة تتوافق وتشجع على التعامل الالكتروني، مما يوفر الحماية ضد الاختراق وسوء الاستخدام لأن زرع الثقة في نفس المواطن شرط أساسي لنجاح الإدارة الالكترونية.
- ضرورة التحول إلى الإدارة الالكترونية تحقيقا للخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، شريطة تحقيق أمن المعلومات وسريتها خوفا من التجسس.
- حل المشكلات القائمة بالواقع الحقيقي قبل الانتقال على البيئة الالكترونية وهو ما يحتم على الحكومة أن تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الانترنت حتى يسهل عليهم التواصل مع بلدياتهم الكترونيا.

قائمة المراجع:

أولا المصادر:

1- القوانين

- قانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 09 أوت 2014، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية عدد 49، المؤرخة في 20 أوت 2014.
- القانون 17-05، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المؤرخ في 16 فيفري 2017، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في 22 فيفري 2017.

2- المراسيم:

- مرسوم رئاسي رقم 17-143 المتعلق بتحديد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، المؤرخ في 21 أفريل 2017، الجريد الرسمية عدد 25 المؤرخة في 19 أفريل2017 .

3- القرارات الوزارية:

- قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية، المتعلق بتحديد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني، المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، الجريدة الرسمية العدد 01، 2012.

ثانيا: المراجع:

1- الكتب:

- بشار يزيد الوليد، نظام المعلومات الإدارية، دار الراية، عمان، 2009.
- حمزة الحمادة، الحكومة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.

- اللوزي موسى، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000.
- محمود القدوة، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2-الأطروحات الجامعية:

- رانيا هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018.
- سمية بهلول، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2018.
- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص إدارة وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

3-المقالات العلمية:

- أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الاعمال، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
- تبينة حكيم، تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر –قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية–، المجلد الخامس، العدد الثالث، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.
- سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005.
- عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- عبد القادر موفق، البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، المجلد 15، العدد 01، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- قاشي علال، استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الخدمة العمومية، المجلد الثالث، العدد الثاني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2019.
- كحل الراس سماح، شوايدية منية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، المجلد 04، العدد 01، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 2021.
- نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية ومقولة نهاية الإدارة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد 09، العدد 04، الامارات العربية المتحدة، 2004.
- يعيش تمام شوقي، بهلول سمية، استراتيجية التحول نحو نظام البلدية الالكترونية في الجزائر بين محدودية الإمكانيات وعقبة التحديات، المجلد 16، العدد01، مجلة المفكر.